

الإعضال الديمقراطي في العالم العربي التحدي الفكري وإمكان الاستجابة الجريئة

مشير باسيل عون⁽¹⁾

لا يختلف اثنان في تشخيص الأزمة "الديموقراطية" في أوطان العالم العربي ومجتمعاته. السبب الظاهر واضح، وهو أن هذه المجتمعات ما برحت تترجح بين اعتماد التقنيات الحياتية العملية النافعة ومعادنة مسرى الاجتماع الإنساني المعاصر الذي أضحى في معظمه يستند إلى شرعة حقوق الإنسان الكونية. يعترض بعضهم على الصفة الكونية التي تنسب إلى هذه الشرعة. بيد أن النضج الإنساني الكوني رسم أن مبادئ الشرعة وقيمها وأحكامها هي التي تناسب طبيعة الإنسان الملتئم في الاجتماع الواحد، والمنظم في المدينة الواحدة. ولست أظن أن اصطبغ الشرعة ببضعة من الانتماءات الدينية أو القومية أو الثقافية، وهو ما يصر عليه بعض الأصوليين والإيديولوجيين، يسهل على الناس أن يتصالحوا ويتسالموا ويتضامنوا ويتعاونوا ويتقاسموا. أما الفصل بين فضائل الحدائث الغربية التقنية وشروطها الثقافية والمعرفية والإبيستمولوجية، فأمر يخالف منطق التماسك الذاتي ويهدد منعة العمارة المنطقية، إذ كيف يستطيع المرء أن ينعم بالثمرة (الحدائث التقنية) من غير أن يعنى بالشجرة ويعتني بها (الحدائث الفكرية)؟

يذهب بعض علماء الاجتماع إلى معاينة آثار التحول "الديموقراطي" في بعض البلدان الإسلامية المعاصرة التي انخرطت في مسرى من التحديث الفكري لم تختبره المجتمعات العربية حتى اليوم (أندونيسيا وماليزيا على سبيل المثال). ولا يفوت هؤلاء العلماء القول بأن التحديث العلمي التقني الذي تعتمد البلدان العربية النفطية قد يفضي بها إلى تحول ثقافي يجعل الذهنيات الفردية والجماعية، والتشريعات الدستورية والقانونية، والمباني الاجتماعية والثقافية، أشد اقتبالاً للمضامين الفكرية التي تختزنها الحدائث الغربية. في طليعة هذه المضامين الاعتراف بقيم الكرامة الكيانية، والمساواة الأصلية، والحرية الفردية الذاتية، والعدالة التوزيعية المنصفة. وقد يكون من

(1) أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية، بيروت.

المثير مقارنة أثر التقنيات الحديثة الفاعلة في المجتمعات العربية النفطية بأثر الاعتمالات الفكرية التي اختبرها بعض أفراد النهضة العربية الأولى والنهضة العربية الثانية في سائر المجتمعات العربية الأفقر مادياً، والأضعف تقنياً، والأخصب تراثياً وفكرياً. ذلك بأن المقارنة تظهر أن أثر التقنيات قد يتجاوز أثر الفكريات. فالتقنيات يمكنها اليوم أن تعيد رسم البيئة الاحتضانية العربية كلها، في حين أن الفكريات كانت وما انفكت حتى اليوم مقتصرةً على نخبة من العلماء والعارفين.

رب سائل يسأل عن عوارض التحسس الرفضي التي تظهر على مسالك المجتمعات العربية والنخب العربية والأنظمة العربية حين تستنفضها الحداثة الغربية من أجل اعتماد شرعة حقوق الإنسان الكونية، واستدخال النظام "الديموقراطي" في المباني الداخلية. أسارع هنا إلى القول بأن الإعضال "الديموقراطي" لا يصيب المجتمعات العربية وحسب، بل كل المجتمعات النامية على وجه التقريب، سواء في آسيا أو في أفريقيا. ثمة جهد عظيم يبذل في أمريكا الجنوبية من أجل الانتقال من وضعيات الاستبداد العسكري والفساد الإداري إلى وضعيات التمثيل "الديموقراطي" الصحيح، والنزاهة المسلكية، والمحاسبة القضائية في الإدارة العامة. من الطبيعي إذاً أن تنسلك المجتمعات العربية المعاصرة، بفئاتها الثلاث هذه، في الوضعية الآسيوية التي يغلب عليها الاستبداد والفساد. والحال أن لكل فئة خلفياتها وقرائنها وحيثياتها. تحسس المجتمعات العربية هو غير تحسس النخب العربية، وتحسس النخب العربية هو غير تحسس الأنظمة العربية. الجماهير العربية في معظمها تحاذر "الديموقراطياً" لأنها تجهل خلفياتها ومبادئها ومستوجباتها ومقتضياتها ومنطوياتها ومندرجاتها وأحكامها. النخب العربية تتنازع على إدراك معاني الحداثة كلها، ولا تكتفي بالتنازع على مسألة "الديموقراطياً" وحسب. فإذا بها تتوزع على فئات ثلاث تهيمن على المشهد الثقافي العربي برمتها. عنيت بها فئة الأخذين بالحداثة كلها، وفئة الرافضين للحداثة بأسرها، وفئة التوفيقيين الساعين إلى الجمع بين التراث والحداثة. أما الفئة الثالثة، وهي الأنظمة العربية، فتخادع وتناور وتراوغ وتداول عليها تفوز ببعض من الشرعية والديمومة في إثر اشتعال الثورات العربية الراهنة.

لست من الذين يعاتبون المجتمعات العربية على جهلها وحذرهما لأنني أعلم علم اليقين أن الإنسان العربي يمكنه أن يتطور تطوراً حميداً حين تتناصر الأحوال الحضارية المؤاتية وتتعاقد على مؤازرته وتثقيفه وتمكينه. ولكنه اليوم ضحية الاستغلال الأيديولوجي، في شقيه السياسي المنفعي والديني الأصولي. ولست من الذين يتعثرون بخبث الأنظمة العربية المستبدة لأنني أدرك أن السياسة، أنى حلت، تعيث فساداً في الأرض ما دام الناس لا يضبطون غلواءها، ولا يتدبرون قابلياتها الانحرافية، ومحنها التسلطية، وأحلامها التوسعية. أعاتب بالأحرى النخب الفكرية العربية المعاصرة التي ما

برحت ترفض الحداثة الغربية أو تجتهد عبثاً في التوفيق الملتوي المغرض بين التراث العربي والحداثة الغربية. فإذا بها تزين للإنسان العربي أن "الديموقراطية" الناشئة في الغرب أشرف الشرور، لا يجوز للمجتمعات العربية أن تتبناها وتعتمدها وتستدخلها في مبانيها الدستورية والتشريعية والقانونية.

ذكرت السبب الواضح في تشخيص أزمة "الديموقراطية" في المجتمعات العربية. ولا بد الآن من ذكر السبب الخفي الذي يمنع هذه المجتمعات عن الانتظام الرضي في مسالك النهج "الديموقراطي" الكوني. أظن أن مثل هذا السبب الخفي يتوارى خلف مواقف النخب العربية الراضية. لذلك من الضروري أن أستعرض باقتضاب التسويغات التي تسوقها هذه النخب. في مقدمة الأسباب التي تبرر مثل هذا الرفض أن الحداثة الغربية المعرفية العلمية أفضت إلى موت الله وإلى موت الإنسان. والحقيقة أن هذه الحداثة أمتت ما ينبغي أن يموت في تصور منحرفٍ لله يجعله في قبضة التصنيع البشري. وأمتت أيضاً ما يجب أن يموت في تصور معتورٍ للإنسان يضعه في سيادة عقلية تهيمن على الكون هيمنةً مطلقة. في اعتقادي أن مثل هذا التصور اللاهوتي ومثل هذا التصور الأنثروبولوجي يجب أن يندثر إلى غير رجعة، إعتاقاً لله من إمساكات البشر، وتحريراً للإنسان من مقابض العقلانية الحسابية المسرفة. لذلك لا يجوز نقد الحداثة المعرفية العلمية هذه بحجة انحراف العلوم الطبيعية أو الوضعية والعلوم الإنسانية أو الاجتماعية عن مسراها التفكري المألوف التقليدي المتواتر.

من أسباب الرفض أيضاً أن الراضين العرب يدعون أن الحداثة الغربية أفرغت القيم الأخلاقية من مضامينها الرفيعة، وسفّته الاختبارات الروحية السنية، وابتذلت التآلق الحضاري الكوني، وامتهنت الخصوصيات الثقافية المحلية. والحقيقة أن تياراً شديداً الأثر في الحداثة الغربية، عنيت به العولمة المستشرية المتفاقمة، يهدد الإنسانية بالانجراف في مثل هذا السيل الاحتقاري. بيد أن العولمة ليست كل الحداثة، ولا هي تختزل الأبعاد النقدية الخلاقة التي يختزنها روح الحداثة الغربية. ذلك بأن من فضائل هذه الحداثة أنها تقوم ذاتها بذاتها، فتجرؤ على معارضة مكتسباتها، وتقويم منجزاتها، وتصويب مساراتها. فرادة الحداثة الغربية التي ما انفكت تتحقق في تضاعيف الوجود التاريخي الغربي أنها تعترف من معين طاقاتها النقدية دفقاً هائلاً من الطاقة الإصلاحية الابتكارية المذهلة قد تبلغ بالمجتمعات الغربية حدود التجاوز الذاتي التجديدي. لذلك لا يجوز نقد الحداثة الأخلاقية الغربية بحجة انحرافات بعض المسالك الفردية والجماعية في المجتمعات الغربية في سياق التنعم المفرط بالحريات، وفي مقدمتها حريات الإنتاج والاستهلاك في قرائن العولمة الكاسحة.

من أسباب الرفض أيضاً أن الراضين العرب يدعون أن الحداثة الغربية يجب أن تسقط بسقوط

أصحابها الغربيين في لجة الارتكابات، على ما تذهب إليه بعض النخب العربية. وما من سقوط أعظم من التعثرات المفصوحة التي تبتلى بها بعض الأنظمة الغربية في مناصرة الظلم والظالمين خارج أسوار المجتمعات الغربية عينها. فالحادثة الغربية مصونة في الداخل (intra muros)، متمهكة في الخارج (extra muros). وعليه، لا بد لهذا التناقض من أن يبطل الحادثة في أصلها. الحقيقة في هذا كله أن سياسات بعض الأنظمة الغربية المتواطئة مع الأنظمة المستبدة في بلدان العالم الثالث لا يمكن تبريرها على الإطلاق، بل يجب استنكارها وفضحها والتنديد بها، ولاسيما حين يتعلق الأمر بالصفقات المخزية التي تحيكها قوى الشر الكوني في بعض الأوطان العربية، ومنها فلسطين وسوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا. غير أن الانحراف في التطبيق لا يبطل الصحة النظرية في التصور. فالحادثة الغربية لا تسقط بسبب من انحراف السياسة الخارجية الغربية. وما أمثولات النقد الغربي الذي صاغته مدرسة فرانكفورت على سبيل المثال سوى البرهان الساطع على منعة الحادثة الغربية ومواءمتها الأصلية لمسالك الانتظام السليم في قرائن المدينة الإنسانية المعاصرة. لذلك لا يجوز نقد الحادثة "الديموقراطية" الغربية بحجة الالتواءات والأسقام والاعتوارات التي تصيب بعض السياسات الخارجية الغربية. فالسياسي الغربي الساعي إلى فرض استراتيجيا الهيمنة، والصناعي الغربي المجتهد في فرض بضاعته، ولاسيما أسلحته، والمصرفي الغربي الراغب في استثمار وزناته وأسهمة، هؤلاء جميعهم لا يستلهمون شرعة حقوق الإنسان طوعاً، بل يجب ترويضهم وإخضاعهم إخضاعاً قانونياً شرعياً تتأزر على تسويغه وتطبيقه أمم الأرض قاطبةً.

من أسباب الرفض أخيراً أن الحادثة الغربية يجب أن تبطل بطلاناً مطلقاً لأن القرار المصيري في المجتمعات الإنسانية المعاصرة مقترن باقتراع الذاتيات الفردية الجاهلة، في حين أن الحكمة تقتضي التمييز بين جهل الجماهير المقترعة وحكمة النخب الهادية. في هذا السياق، يلتجئ أصحاب الرفض إلى المقولات النقدية التي خرجها الفكر السياسي الغربي المعاصر، فأدان بها تسلط الجماهير الجاهلة المستبدة على حركة الانتخاب والاقتراع والتقرير والتوجيه. لذلك قد يستقر في وعي بعضهم أن استبداد الأكثرية الناجبة يجلب الضرر الجسيم على سلامة الاجتماع الإنساني، وأن الحكمة تقتضي أن يخضع الانتخاب لمبادئ فوقية تجنب الإنسان الإسهام الاقتراعي في تعطيل كيانه، وتشويه وجوده، وتسفيه مقامه، وتسليع جسده. والحال أن الحادثة الغربية ما برحت تصون المسرى الانتخابي "الديموقراطي" بأشد معايير التوعية والتمكين والتطلب. فالإنسان الغربي لا يقترح على إبطال شرعة حقوق الإنسان، ولا ينتخب نظاماً سياسياً يقضي على كرامته وحرية، ولا يناصر نهجاً فكرياً يعطل قيم المساواة والعدالة والأخوة الإنسانية. جل الأمر أن الحادثة الغربية تسوغ للنهج "الديموقراطي" أن يستفتي الناس في مسائل أمنهم وسلامتهم وسعادتهم واستقامة نظمهم وشرائعهم

وتدايرهم، وذلك من غير أن يفرض عليهم تصورات متافيزيائية، ماورائية، غيبية، دينية، إيديولوجية، تمنعهم عن التمتع السليم بحقوقهم الفردية الخاصة. ومن ثم، فإنه لا يجوز نقد الحداثة الفكرية السياسية الغربية بحجة انعدام التوازن بين جهل الجماهير الناخبة وحكمة النخبة القائدة. وما نظام المجلسين (النواب والشيوخ)، ومنتديات الشورى العلمية، ومباحثات الجمعيات الفكرية المتعددة الاختصاصات، سوى وجه من وجوه تدبر إمكانات التوعية في النهج "الديموقراطي". بيد أن الشورى لا تعني استئزال الأمر الإلهي من لدن السماء، أو إخضاع الوعي الفردي لإيديولوجيا العزة القومية المنغلقة المتعصبة المستكبرة.

في خلفيات السبب الواضح والسبب الخفي ترتسم، في نهاية الأمر، معالم التنافر التاريخي بين الذهنيات العربية السائدة والنهج "الديموقراطي" الغربي الحديث. وهو تنافر أحدثته الاختلافات الطارئة في مسرى التطور الذاتي لكل ثقافة على حدة. وكنت قد بينت في بضعة من أبحاثي⁽²⁾ أن التمييز الأنثروبولوجي بين صورة الابن في المسيحية وصورة الخليفة في الإسلام وصورة الكائن التاريخي المنعقد من كل إسناد في العلمانية الغربية هو تمييز قادر على تعليل بعض الاختلاف في مسرى تطور المجتمعات الغربية والعربية التاريخي. ذلك بأن أنثروبولوجيا الابن الذي ورث الأب وراثته كاملة إنما تحرر الإنسان في المسيحية من كل شريعة، وتورثه مسؤولية تدبر الكون تدبراً حراً. غير أن هذا التدبر يظل ممهوراً بصورة الابن المرتسمة في الكيان الإنساني. في الإسلام يستخلف الإنسان، ويكلف إدارة شؤون الأرض، بالاستناد إلى شريعة إلهية تؤهله لتأولها تأولاً حراً. فإذا بحرته تقيدها أحكام الشريعة الإلهية التي نزلت على الناس لهديتهم. أما في العلمانية الغربية الحديثة، فالإنسان كائن التكون التاريخي المنعقد من كل صورة فوقية، أو نموذج علوي، أو فكرة متافيزيائية، أو مثال سابق. هوية الإنسان تتحقق على قدر ما ينجز الإنسان ما ينطوي عليه كيانه التاريخي من قابليات مشرعة. إنسان الفكر العلماني إنسان مصون بالكرامة والحرية والمساواة، ولكنه مجرد من كل هوية كيانية علوية ثابتة. أما هذه القيم الأصلية، فترسم له حدود هويته المقبلة إليه في إمكانات وجوده التاريخي.

من جراء مثل هذا التمييز، أعتقد أن بعضاً من التطور الذي اختبرته المجتمعات المسيحية والإسلامية والعلمانية تأثر تأثراً بيناً بهذه الخلفيات الفكرية الناظمة الثلاث. غير أن كل خلفية من هذه الخلفيات يمكنها أيضاً أن تنجم عن وضعية اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تسهم

(2) مشير باسيل عون، بين الابن والخليفة. تصورات الإنسان في المسيحية والإسلام، سلسلة «المسيحية والإسلام في الحوار والتعاون»، رقم 51، (جونية/ لبنان: منشورات المكتبة البولسية، 2010).

إسهامًا فاعلاً في تسويقها وتشريعها وإدامتها. لذلك يجب التحوط والحرص على اعتماد الجدلية النافذة بين النهج التبريري الأنثروبولوجي والنهج التبريري التاريخي. إذا كانت المجتمعات العربية المعاصرة ما زالت مأسورةً ومكبلةً بنظم التفكير التقليدي الوسيط، فذلك لأنها ما استطاعت حتى الآن أن تنعتق من أنقال البنى اللاهوتية الخانقة والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرابضة على صدورهما. وليس من الحكمة المفاضلة بين أثر البنى التحتية وأثر البنى الفوقية في تحليل امتناع المجتمعات العربية حتى اليوم عن مواكبة الحداثة فكرياً وعلمياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

وعليه، فإن الاعتدال الموضوعي يقتضي الاعتصام بفضيلة المؤلفات بين النهجين حتى تتضح أسباب الامتناع. ولست من الذين ينحازون انحيازاً قاطعاً جازماً حاداً إلى نهجٍ من النهج. الاقتصار على تحرير الوجود الإنساني من بنى التسلط والقهر والظلم والتغرب يسهل حرية الإقبال على تدبر النصوص التأسيسية في الثقافة العربية. غير أن التحرير الاقتصادي والسياسي لا يبطل على الإطلاق مادية النصوص التي تؤثر تأثيراً بالغاً في بناء الوعي العربي الفردي والجماعي. أعني بالمادية انعقاد النصوص التراثية، ولاسيما الدينية منها، على ضمة من المعاني جرى صوغها على نحوٍ من الأنحاء. قد تفعل هذه النصوص فعلها الطيب في حث الإنسان العربي على اعتماد الحداثة السياسية، خصوصاً في مسلكها "الديموقراطي"، حين يعضدها اقتبال نقدي مستنير تكفله وتعززه علاقات إنسانية سوية، حرة، عادلة، منتظمة انتظاماً مستقيماً في قرائن المدينة الإنسانية العربية المعاصرة. بيد أن هذه العلاقات لا تستطيع أن تغير تغييراً بنيويًا جذرياً شاملاً في منطوق النصوص العربية التراثية. لذلك ينبغي تلازم المنهجين وتعاضدهما وتضامهما في مسرى الانتقال بالمجتمعات العربية من حال الامتناع إلى حال الاقتبال. فالقائلون بتحرير الاقتصاد العربي أو السياسة العربية من أجل تحرير العقل العربي يرتكبون الخطأ عينه الذي يرتكبه القائلون بتحرير العقل العربي من أجل تحرير الاقتصاد العربي أو السياسة العربية. الأصوب تلازم مراكب التحرير وتعاضدها وتناصرها في ابتعاث الحداثة العربية الشاملة.

يقيني، في جميع الأحوال، أن المجتمعات العربية ينبغي لها أن تتحول تحولاً عميقاً في مداركها الوجودية الأساسية. فالانعتاق من الاستعمار الأجنبي لا يولد التحديث الفكري لأن حرية القاصر غير الناضجة تستجلب الفساد والانحطاط. والاعتصام بالقومية العربية لا يضمن استقامة النهج "الديموقراطي" لأن القوميات إنْ هي إلا امتحانات عسيرة للحريات الفردية. والاستنجاد بالدين لا يعزز الذاتيات المستقلة لأن التدين في المجتمعات العربية انقلب تسلطاً على ضمائر الناس. تحول الذات العربية الفردية والجماعية من وضعيتها الثقافية التراثية إلى وضعية ثقافية حديثة وحده

يؤهلها للحفاظ على استقلالها الوطني، وقد نضج نضجاً بالغاً، ولصون انتمائها القومي، وقد استقام استقامةً إنسانية حضارية رفيعة، ولتعزيز اختبارها الروحي، وقد ارتقى إلى مصف الانفتاح الكياني الحر على أفاق المعنى الكوني الأرحب.

ذكرت مثل هذه التحولات الكيانية العميقة، وأنا مدرك أنها من ثمار الانتماء إلى عصر الحداثة الغربية. غير أنني أعلم علم اليقين أن الذات العربية لا يجوز لها أن تتنكر لهويتها التراثية الخاصة حين تعمد إلى الانخراط في مسرى التحول الكياني هذا. لذلك أدعو النخب العربية إلى إعادة تأول مضامين التراث العربي تأولاً يتيح لها أن تنتقل بالهوية العربية إلى وضعية ثقافية جديدة تمهد السبيل إلى اعتماد النهج "الدموقراطي" في جميع حقول الوجود العربي التاريخي. فلست من القائلين بضرورة استجلاب هوية ثقافية أخرى، بل من الداعين إلى الانتقال بالهوية العربية عينها من وضعية إلى وضعية. ولا ضير في أن تكون الوضعية الجديدة هي الوضعية الحديثة. فالحداثة هي الممر الإجباري لكل حضارة، ولكل ثقافة، ولكل مجتمع، ولكل أداء إنساني راهن.

يبقى، والحال هذه، أن تضطلع المجتمعات العربية بمسؤولية الحفاظ على قيمها التي تميزها وتخصصها وتفردتها بعض الأفراد. فالناس هم سواسية في الكرامة وفي المساواة وفي الحرية. ولكنه ليسوا سواسية في تذوق معاني الوجود. وما من مثال أبلغ على صون القيم الذاتية من المثال الياباني الذي أبان لنا أن المجتمعات الإنسانية المعاصرة يمكنها أن تواكب الحداثة في جميع متطلباتها، ولكن من غير أن تتنكر لتراثها الروحي. فالإنسان الياباني اعتمد العلوم، وسار في مسرى الفكر المعاصر، ونهج النهج "الدموقراطي"، ولكنه لم يعطل في ذاتيته الأصالة التراثية اليابانية، بما تنطوي عليه من قيم اجتماعية وروحية. في هذا الموضوع ينبغي الالتفات إلى مسألتين. المسألة الأولى تتعلق بالتمييز بين الحداثة الفكرية والاقضاء القيمي الكوني الأصلي، فيما الثانية ترتبط بالتمييز بين القيم الإنسانية الأساسية والقيم الإنسانية الفرعية.

في اقتناعي أن الحداثة الفكرية الغربية لا يمكنها أن تناهض مبدأ البناء القيمي في الوجود الإنساني الكوني الواحد. ذلك بأن أصولها وأساساتها ومبادئها ناشبة في تربة الإنسية الأوروبية التي كانت تسعى إلى نحت صورة في الإنسان تستجيب لمتطلبات كرامته الأصلية، وذاتيته الفريدة، وحرته الكيانية. من الطبيعي، في هذا السياق، أن تزدهو الإنسية الأوروبية هذه وتفتخر بإسهاماتها الحضارية. وهو الشعور عينه الذي اختبرته الحضارة العربية في العصور الوسطى، ولاسيما بين القرن الثامن والقرن الثاني عشر. غير أن استصغار الآخرين والاستعلاء عليهم يناقضان روحية الإنسية وفكرها. وقد ثبت

أن الاستعلائية الأوروبية نجمت في أغلب الأحيان عن استئراء الأطماع السياسية الاستعمارية في الأنظمة الأوروبية النفعية.

مقصدي الأساسي من وراء هذا كله أن أصون المنعة القيمية في أساسات الحدائفة الفكرية، وأن أرفع التناقض بين مسعى التنوير الفكري ومسلك الحفاظ على قيم الحياة والوجود والكرامة والحرية والعدالة والانفتاح والتضامن والتعاون والتقاسم والتأخي. حتى الانفلاتات الفكرية الانتهاكية الغربية التي انبعثت من فلسفات العدمية والنقض والسلب والاختلاف لا تبطل الإجماع على مثل هذه القيم، ولئن كانت تسوق لها تأويلات مبتكرة فتاحة مريكة. ومن ثم، لا يجوز أن تعمد بعض النخب العربية إلى تشويه هذه الحدائفة وتسفيمها وتجويفها وإدانتها وإبطالها بحجة الادعاء العربي الأصولي الإيديولوجي أنها تخالف أصول الأخلاق، وتناقض مبادئ الحياة، وتناقض أسس المعية الإنسانية السليمة.

أما في مسألة التمييز بين القيم الإنسانية الأساسية والقيم الإنسانية الفرعية، فينبغي التحوط والتفطن من أجل إدراك لطائف التباين التكاملي بين قيم شرعة حقوق الإنسان الكونية وقيم المجتمعات الخاصة. أعني بذلك أن للعرب، كما لسواهم من الشعوب، قيمهم الفرعية الأثيلة التي ينبغي صونها. من قيم العرب، على سبيل المثال لا الحصر، الاستضافة والتراحم والاستنبال والتصبر. مثل هذه القيم الإنسانية تميز الوجدان العربي الأصيل. ولا بد من صونها وتوطيدها. غير أن المجتمعات العربية لا يجوز لها أن تخالف القيم الإنسانية الكونية التي تنطوي عليها شرعة حقوق الإنسان، وحجتها في تسويغ المخالفة أنها تدعي أنها مؤتمنة على صون قيمها العربية الذاتية، وصون هويتها الثقافية الخاصة. مطلب المطالب في التثام أمم الأرض في مطالع القرن الحادي والعشرين أن يتدبروا جميعهم سبل المواءمة والتوفيق بين قيم الشرعة العامة وقيم الذات الحضارية الخاصة. في هذا السياق ينبغي التذكير بأن المفكرين العرب المعاصرين، ومنهم على سبيل المثال الفيلسوف اللبناني شارل مالك، أسهموا إسهامًا جليلًا في استجلاء قيم الشرعة الكونية التي أجمعت عليها معظم البلدان العربية.

رأس الكلام في هذا كله أن المجتمعات العربية المعاصرة ينبغي أن تسائل نفسها مسألة صريحة، جريئة، صادقة. فتكذب على الاستفسار الصبور عن تصور سعادة الإنسان فيها. فهل يقترن الكمال الإنساني والتحقق الكياني والانتعاش الوجودي بنمط ثقافي اختبرته المجتمعات العربية في القرون الوسطى، وما فتى يهيمن على الوعي العربي الفردي والجماعي في مطالع القرن الحادي والعشرين؟ والمعالم أنه نمط ذكوري، بطريركي، تسلطي، قبيلي، عشيري، عقيدي، غنيبي. ينبغي لكل إنسان عربي

معاصر أن يسأل نفسه هل تسعده الحرية الذاتية أم الخضوع الرضي لسلطان الأولياء؟ وهل يحقق كيانه الإنجاز التاريخي الفردي أم الانضواء الطوعي إلى وجدان الزعيم الذي يجسد الهوية القومية، أو الولي الذي يمثل المشيئة الإلهية؟ السؤال المحوري، في نهاية المطاف، يتحرى عن شروط السعادة والانتعاش واكتمال الذات في المجتمعات العربية المعاصرة. بعبارة أوضح، يمكننا أن نصوغ السؤال على الوجه التالي: من يحدد شروط السعادة والانتعاش واكتمال الذات العربية الفردية والجماعية؟ الأمانة المطلقة للتراث العربي أم التفاعل الخلاق مع التعدديات الثقافية الكونية؟ حين نجيب عن هذا السؤال، يمكننا أن ننظر في قابلية المجتمعات العربية للدموقراطية التي أنجبتها الحداثة الفكرية الغربية. من وراء هذا السؤال يحتج استفسار أنتروبولوجي خطير: من يحدد الإنسان على الإطلاق؟ المتأفزياء الإغريقية ومتفرعاتها الأوروبية، أم التمثلات الغيبية الآسيوية والأفريقية، أم التصورات الدينية التوحيدية الإبراهيمية المتواترة، أم الفتوحات العلمية الحديثة المتعاطمة؟

اليقين في هذا كله أن تعريف الإنسان لا يجوز فرضه فرضاً، بل يجب أن ينشأ من صميم الاختبارات التاريخية التي تنفرد بها المجتمعات والثقافات والحضارات. في كل اختبار تاريخي ترسم صورة للإنسان تزين للمجتمع الإنساني أسباب الانتعاش والاكتمال والسعادة. في الأزمنة الحديثة استقر الرأي على كونية شرعة حقوق الإنسان وأثرها البناء في تعزيز إنسانية الإنسان. لذلك يتحتم على المجتمعات العربية أن تحزم أمرها، وأن تتناول تناولاً رصيناً وعود الأصالة الإنسانية التي تنطوي عليها هذه الشرعة. أما إذا أصرت على تعريف للإنسان يخالف، في وجوه شتى، ما تذهب إليه هذه الشرعة، فالمسألة الديمقراطية كلها تضحي معرضة للانحراف والسقوط. فالدموقراطية تظل مقترنة اقتراً وثيقاً باختبارات الغرب. والعالم العربي اتفق له أن تفاعل تفاعلاً طيباً مثمراً هو والغرب الثقافي، خصوصاً حين كان الإنسان العربي يثق بقدراته الفكرية والعلمية والعمرانية. أما اليوم، فإني أجد العالم العربي مقطوع الأوصال، مفكك العرى، مزعزع الكيان، مرضوض الإرادة. لذلك يعسر عليه أن يختبر التحولات الكيانية العميقة التي تفضي به إلى اقتبال الحداثة الفكرية، واعتماد أنضج ثمرة من ثمارها، عنيت بها النهج الوجودي الديموقراطي الشامل. فالثقة الذاتية هي شرط التحول الثقافي. أما الارتباب والتشكيك والانقسام والتشرذم والتكفير والإقصاء، فكلها محن يبتلى بها الاجتماع العربي حين يستسلم لمشيئة القدر وبطش السلطان.